

التوجهات الجديدة في علاقات التحالف في الشرق الأوسط: من الصراع إلى المصالحة

إسماعيل نعمان تلجي

”

من الأهمية البالغة على الفاعلين الإقليميين الذين يمكنهم تنفيذ سياسات بناءة عبر تقليل الخلافات في علاقاتهم مع بعضهم البعض. وفي سياساتهم تجاه مناطق الأزمات في المنطقة، أن يدركوا أن مصلحة المنطقة ستأتي من بيئة التصالح الناشئة عن طريق التعاون، وليس بيئة التوتر الناشئة عن طريق المنافسة

“

العام مع اتفاقيات التطبيع التي وقعتها إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، والتي تعد أهم تغيير شهدته المنطقة منذ سنوات عديدة. وفي الفترة التي تلت ذلك، شهدت المنطقة محاولات تطبيع أخرى، مثل التي بدأت في عام 2021، بداية بإنهاء قطر للأزمة مع خصومها في الخليج السعودية والإمارات، وأخيرا مرحلة التطبيع بين تركيا والإمارات، البلدين اللذين تضاربت سياساتهما في المنطقة. هذه المراحل اتسعت بشكل شامل واكتسبت بعدا سيشكل مستقبل سياسات الشرق الأوسط. الجدير بالذكر أن المناكفات بين الدول والاختلافات في الرأي حتى على

تعد جهود الدول الرائدة في الشرق الأوسط من أجل الابتعاد عن مناخ التوتر الذي كان يستهلك طاقتها بشكل كبير لفترة طويلة، من أهم المسائل التي ظهرت على الساحة في الأشهر الأخيرة. هذا التوجه الذي بدأ مع المفاوضات بين تركيا ومصر على مستوى أجهزة المخابرات في عام 2020، تطور إلى بعد خطير في نفس

الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان والعراق، فإن الفاعلين الذين يشكون في وجود وظيفة "المظلة الأمنية" التقليدية للولايات المتحدة، وخاصة لدول الخليج، قد أجروا استعداداتهم وفق هذا الوضع الجديد لاسيما منذ عام 2020، بل حتى أنهم وضعوا خيار التطبيع مع إسرائيل على أجندتهم. كما أن هذه الدول الفاعلة التي أدركت أنها لا تستطيع منافسة أهم القوى السياسية والعسكرية في المنطقة مثل تركيا وإيران بدون دعم الولايات المتحدة، قامت بإعادة النظر في علاقاتها مع أنقرة وطهران.

العامل الآخر الذي يحفز البلدان فيما يتعلق بعمليات التطبيع الإقليمية هو عدم استدامة النزاعات والصراعات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحصار الذي فرض على قطر وحملة التشهير التي تم تنفيذها على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي والمنافسة التي تشهد توترا شديدا في بعض مناطق الصراع، كشفت أيضاً عن أزمة ثقة كبيرة بين دول المنطقة. إن استمرار هذا الوضع قد يكشف عن إمكانية نشوب صراع كبير بين الدول، وهذا

الجهود. وفي هذا الصدد، قامت دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتان تعتبران من أكثر الفاعلين نشاطا بإعادة النظر في سياساتهما الخارجية في المنطقة، بينما أجرت دول مثل تركيا ومصر وإسرائيل انفتاحات جديدة في السياسة الخارجية.

العوامل التي دفعت إلى التطبيع

هناك عامل مهم آخر له تأثير على مبادرات التطبيع التي شهدتها دول المنطقة وهو التحولات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو بعبارة أخرى حالات الغموض، في سياستها الخارجية. كان الاتجاه السائد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، سواء في إدارتي الرئيس السابق دونالد ترامب أو الرئيس الحالي جو بايدن، هو الحد من الصراعات في الشرق الأوسط والخفض التدريجي لوجود واشنطن في هذه المناطق. وفي الوقت الذي تجلت فيه هذه الحالة بشكل أوضح في أفغانستان، كشفت الدوائر السياسية في الولايات المتحدة أن مواقف مماثلة يمكن أن تحدث في العراق وسوريا. وإثر عمليات

مستوى الخطاب، تؤثر بشكل مباشر على العديد من المشاكل المستمرة في المنطقة، وتتسبب في استمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من أن عمليات التطبيع هذه لها أسباب محددة للعلاقات الثنائية بين الدول، إلا أن بعض التطورات العالمية والإقليمية الأخيرة دفعت البلدان سابقة الذكر إلى إعادة تقييم سياساتها الخارجية بشكل عام. وبلا شك فإن أهم هذه التطورات هي جائحة كوفيد-19 وحالات الغموض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تسببت فيها. وبينما حاولت العديد من الدول مكافحة الجائحة العالمية التي ظهرت منذ الأشهر الأولى لعام 2020، سعت في الوقت نفسه إلى مراجعة سياساتها الخارجية في إطار هذا الوضع الجديد. وكانت استراتيجية متابعة مرحلة السياسة الخارجية الأقل تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان من الناحية السياسية، والأقل تكلفة من الناحية الاقتصادية، هي أهم محور في هذه

دول منطقة الخليج تطورا في المجال الاقتصادي ولديها اندماج كبير مع النظام العالمي، دخلت في تشابكات في السياسة الخارجية تفوق طاقتها بكثير، لاسيما في السنوات التي أعقبت الثورات العربية في عام 2011. حيث نهج النظام الإماراتي سياسة خارجية نشطة في العديد من المناطق بدءا من مصر إلى تونس ومن اليمن إلى ليبيا ومن القرن الإفريقي إلى البلقان. وهذه السياسة تسببت في تحمل الإمارات مسؤولية مالية جسيمة، والخروج عن السيطرة في هذه المبادرات جراء استخدامها موارد عسكرية تتجاوز مواردها. وبينما تجلى هذا الوضع بوضوح لاسيما في اليمن وليبيا، انسحبت القيادة الإماراتية من اليمن دون التنسيق مع حليفها السعودية، الأمر الذي أضر بعلاقاتها مع الرياض بشكل كبير. كما واجهت الإمارات التي دعمت قوات خليفة حفتر لفترة طويلة في ليبيا، خطر فقدان ثقة النظام المصري الذي أجبر على البقاء في صفها. وبالفعل، فإن النظام المصري الذي تضرر بشكل مباشر من بيئة الصراع في ليبيا، لم يوافق على سياسات أبو ظبي في هذه المرحلة، وبدأت مرحلة ظهور خلافات بين البلدين فيما يتعلق بمسألة ليبيا.

وفي الوقت الذي استمرت فيه هذه التشابكات المكثفة، رجّحت الإمارات التنافس مع تركيا إحدى أهم القوى في المنطقة ومع قطر التي تتمتع بعلاقات قوية مع أنقرة، وهذا يمكن اعتباره خطأ استراتيجياً لنظام أبو ظبي. وعلى الرغم من أن قطر أصغر من الإمارات من حيث عدد السكان



الأوسط هو أن الجهات الفاعلة في المنطقة التي تجاوزت قدراتها العسكرية والاقتصادية وتتبع سياسة خارجية مكثفة غير قادرة على تحمل تكاليف سياساتها الراهنة.

مستقبل عمليات التطبيع

مما لا شك فيه أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أحد الأمثلة البارزة على تجاوز القدرة واتباع سياسة خارجية مكثفة. دولة الإمارات التي تعد واحدة من أكثر

قوبل بقلق ليس فقط من قبل هؤلاء الفاعلين، ولكن أيضا من قبل الفاعلين العالميين، لذلك تم التوصل إلى اتفاق ضمني متعدد الأطراف بشأن تخفيف حدة التوتر. وهذا الوضع ظهر بالفعل في العديد من عمليات التطبيع، ولوحظ أن الدول التي تتبع سياسات متعارضة من خلال أشد الخطابات قسوة في فترة قريبة، قد بدأت في الجلوس حول نفس الطاولة. أما الدافع الرئيس وراء عمليات التطبيع في الشرق





بيئات الصراع المستمر في الشرق الأوسط. إن من الأهمية البالغة على الفاعلين الإقليميين الذين يمكنهم تنفيذ سياسات بناءة، عبر تقليل الخلافات في علاقاتهم مع بعضهم البعض، وفي سياساتهم تجاه مناطق الأزمات في المنطقة، أن يدركوا أن مصلحة المنطقة ستأتي من بيئة التصالح الناشئة عن طريق التعاون، وليس بيئة التوتر الناشئة عن طريق المنافسة، وعليهم أن يراجعوا سياساتهم وفق هذا الإطار. وفي هذا السياق، تفي تركيا بمسؤولياتها التي تقع على عاتقها، وتتخذ جميع أنواع الخطوات البناءة من أجل الحصول على نتيجة إيجابية من جهود تطبيع العلاقات الإقليمية.

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، استاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صفاربا، نائب رئيس مركز اورسام.

في إعادة تنفيذ الاستثمارات التي تم تجميدها لسنوات عديدة. وبالفعل، كان هناك تطورات تؤكد الإرادة السياسية لدولة الإمارات في هذا الإطار. ومعظم هذه التطورات تتعلق بالاستثمارات التي يخطط صندوق أبو ظبي للاستثمار لإقامتها في تركيا.

تبذل دول المنطقة مثل مصر والسعودية وإيران التي تأثرت سلبا بالنشاط المكثف في السياسة الخارجية، جهودا من أجل تقليص تشابكاتها بطرق مختلفة، وتسعى إلى التطبيع مع خصومها الذين ينتهجون سياسات عدائية. ويمكن تقييم المسار الذي تنتهجه مصر مع تركيا، ومحاولات تخفيف التوتر بين إيران ودول الخليج، وتحسين السعودية لعلاقاتها مع تركيا في إطار نهج جديد، في هذا السياق.

وفي النتيجة، فإن هذا الحراك بين الفاعلين الإقليميين له أهمية مصيرية من أجل الوصول إلى حلول أسرع في

والمساحة، إلا أن نظام أبو ظبي الذي يتجاهل حقيقة أن قطر قوة دبلوماسية مهمة، اضطر في مطلع 2021 لإنهاء الحصار الدبلوماسي والاقتصادي الذي بدأه في عام 2017. وبنفس الشكل، فإن الإمارات التي لا تستطيع منافسة تركيا من حيث القدرات والفرص والمكانة في السياسة العالمية والخبرة الدبلوماسية، ودخلت منذ العام 2015 في تنافس مع أنقرة التي تعتبرها المنافس الرئيسي في السياسات الإقليمية، أدركت في عام 2021 أنه لا يمكن استمرار هذا التنافس. وفي المقابل، فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يؤكد دائما رغبته في إقامة علاقات بناءة وليست مدمرة مع دول المنطقة، رحّب أيضا بعملية التقارب الإماراتي مع تركيا. وفي هذا الصدد، من المتوقع اتخاذ خطوات بناء الثقة، لاسيما من قبل الإمارات، من أجل تعزيز العلاقات وإعادةتها إلى طبيعتها السابقة، كما أن هناك رغبة